

على المعتد و عملة بما نقل من الاجماع لكن في الاجماع نظراً
 الاول كان ثابتاً ما جهله ابن المنذر وغيره من الاكابر من
 المتقدمين والمتأخرين وحمل المطلق على المفيد كما يمكن
 ما لم يرد فيه تصريح ينافي العمل المذكور ومن ثم قال
 العلامة الكندي والذي يظهر ان ما صرح به الاحاديث
 فيه ان شرط التكفير فيه اجتناب الكبائر لا يشبهه
 انه لا يكونها بعد تصريح الشارع به وما صرح فيه
 الاحاديث بانه يكفر الكبائر لا ينبغي التوقف فيه باسند
 يكفها وما طلعت الاحاديث فيه يبقى الكلام فيه
 وملت في الاصل الى ان الاطلاق يشمل الكبائر والفضل
 واسع وان اردت الاحاطة باطراف ذلك فعليك بالاصل
 اه وما ذكره موافق للحمل الذي في قوله وهم ايضا العمرة
 الى العمرة الى رواه الستة الابداد وما لك والاصبهاني
 عن ابن عباس وزاد وما سبغ الحاج من تسبيحة واهل
 من تهليل ولا كبر من تكبيرة الا بغيرها نسيته **قوله**
 متكفل بالاصالة الى الجنة يدل انه يموت على الاسلام اذ
 لا يصير اليها الا المسلم قاله في المنع معناه انه لا يعنصر
 فيه على تغير بعض الذنوب بل لا بد ان يبلغ صاحب
 الجنة ومن استوجبها لا يضره ذنب متقدم ولا متأخر
 بخلاف الخروج منها ثم الولادة فانها يتناول تكفير الذنوب
 الماضية فقط ويح فأختلاف الحد يبين يدل ان المبرور
 غير الذي لا رقت فيه ولا فسوق اه **قوله** ويجزى
 خلاف الافضل اي حيث لم يجزى اليها نحو وفاء دين

د

او نفقة والا فهو افضل لانه من الحج قيامه بفرض عليه
 كما فيه عليه الكندي في رسالة الاجير وابن حجر في المنع **قوله**
 قال ابن عبد البر وهو حجة عند المتأخرين اي حجة لمن قال
 بتفضيل مكة على المدينة كالثاني فعليه على المالكية القائلين بتفضيل
 المدينة مع ابن عبد البر من المالكية لكنه انصف لظهور
 دليل الشافعية وكفاية حجة على صحابه **قوله** والمراد
 بالمسجد الكعبة وما اتصل به من المسجد الاصيل وغيره لا خلا
 المسجد الحرام فشمع جميعه بخلاف المضاعفة بالوصلة
 في مسجد المدينة فلا تشمل الاماكن موجودا في زمنه
 صلى الله عليه وسلم قوله في مسجدى هذا فلا تدخل البطلوة
 بعده في تلك المضاعفة كما قاله الامام النووي وان
 نازعه المحب الطبري كابن يمينه بجمولها حتى لما حدث
 بعده **قوله** والثواب بقدر رباعت الدين اعلم هذا
 العلامة ابن حجر وجرى الغزالي وتبعه من على التفضيل
 وهو ان طلب باهت الاخره اتى بقدر رباعتها او باهت
 الدينها فلا ثواب له وجرى ابن عبد السلام على ان التشرك
 في العبادة مضر مطلقا فلا ثواب فيها لغيره من عمل عملا
 اشرك فيه غيري فانما يرت منه **قوله** فليصرفه لنفسه
 اي ان كان يستحقه كله والا فالقدر الذي يستحقه منه
قوله والا اعطها الحج والا يكن له استحقاق في بيت
 المال اعطاهما الحج **قوله** ويجب ان يطلق الحج يسلك جميع
 ذلك في احصاء الدين **قوله** ويبعد قبوله اي لا في الخبر
 انه اذ الى يقول له الله لا ليبتك ولا لمعديك وشكره ردد